**المحور الأول: مدخل عام حول النشاط البنكي (تابع)**

**النظام المصرفي الجزائري :**

ننطلق من الإشكالية الرئيسية التالية :

يبدو أن النظام المصرفي الجزائري في تناقض ؟ لماذا ؟

فنلاحظ أن الاقتصاد الجزائري والبنوك الجزائرية بصفة عامة لا تعاني من عجز في السيولة وفي المقابل نشهد استثمارات قليلة ومعطلة ومجمدة.

هل يعود ذلك الي ضعف الجهاز المصرفي من الناحية التسييرية والتمويلية ؟

* دراسة النظام المصرفي الجزائري يقتضي منا تقسيمه الي مرحلتين أساسيتين :
* - المرحلة الأولى : ماقبل 1990
* المرحلة الثانية : مابعد 1990

تقسيم الدراسة بهذا الشكل يبرر كالآتي :

قبل 1990: جهاز مصرفي وطني تابع غير مستقل

بعد 1990: لصدور قانون النقد والقرض 90/10

ماهي أهم الإصلاحات وما هو دورها ؟

تطور النظام المصرفي الجزائري:

**المرحلة 01 :** من 1962/1970:

تميز النظام المصرفي في البداية بموروث استعماري وبعدها يقتضي الامر بإنشاء و تأميم الموروث وتأسست بذلك فبعض المؤسسات مثل الخزينة العامة والبنك المركزي وبعض البنوك التجارية نذكر منها :

* الصندوق الجزائري للتنمية
* الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
* البنوك التجارية BNA ,BEA، CPA.

من 1971/1973:

تم استكمال بناء النظام المصرفي الجزائري مع ظهور بنك BADR,BDL و إن أهم إصلاح هو إنشاء هذه البنوك إلا أن النظام المصرفي الجزائري يغلب عليه الطابع المركزي بمعنى تغلب دور الدولة و إلغاء التخصص (مركزية حادة) للبنوك وخاصة البنك المركزي الذي كان دوره ضيق و محدود جدا .

**إصلاح 1986 :**

بدأ النظام يتحسن تدريجيا وعودة دور البنك المركزي بصورة واضحة في تسطير وتنفيذ السياسة النقدية من خلال مراقبة القروض والاستقلال المالي والإداري .

-ولدعم هنا الإصلاح جاء إصلاح 1988 ( الاستقلال التام ) والحرية التامة في مباشرة مهامه بشكل قانوني والذي تجسد بظهور قانون مصرفي تمهيدا للمرحلة الموالية وهو قانون خاص بالبنوك ( قانون النقد والقرض ) .

**المرحلة 2 :**

في هذه المرحلة تحرر نهائي للنظام المصرفي بدعم و إصدار قانون بنكي محكم وهو قانون النقد والقرض 90/10 يحكم تنظيم العمل المصرفي والبنوك من خلال :

* إنشاء مجلس النقد والقرض
* انشاء لجنة الرقابة المصرفية
* لجنة مركزية المخاطر
* أصبح دور الدولة استشاري فقط .
* أهم شئ هو تغيير اسم البنك المركزي الي بنك الجزائر

**ملاحظة هامة :**

قانون 90/10 لايعني عدم وجود عيب فيه لذلك ظهرت إصلاحات أخرى متتالية لهذا القانون 2001-2003-2004-2008-2010 والهدف منها هو مسايرة الظروف الاقتصادية للبلاد لكن ؟

س :أخيرا وكتقييم للجهاز المصرفي الجزائري يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري يبقى أنه نظام حديث النشأة بحكم أنه بطيء التطور ويرجع السبب في ذلك الي عدم قدرة الدولة والنظام ككل علي عدم احتواء السياسة النقدية والمالية.

* عدم قدرة النظام المصرفي علي مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة وبالتالي تقديم تقنيات وخدمات مصرفية متطورة وفعالة .
* يعاني النظام المصرفي من تسرب نقدي كبير( 40% خارج النظام (الكتلة النقدية )) .

لذلك نطرح السؤال التالي :

من هو مسؤول عن هذه الوضعية هل هو النظام في حد ذاته أم المتعاملين معه ؟

* للنهوض بالنظام المصرفي الجزائري يتطلب عصرنته من خلال ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة هل هي موجودة في الجزائر؟
* الفرق بين الجهاز والنظام المصرفي ؟
* **أهم مكونات النظام المصرفي الجزائري** :

يتكون النظام المصرفي الجزائري الي غاية 2017/2018 من بنك الجزائر ومن عدة بنوك عمومية وبنوك خاصة وبنوك مختلطة ولهذه البنوك عدة فروع علي المستوى الوطني

**بنك الجزائر**

**البنوك الخاصة والمؤسسات المالية**

**(أجنبية ومشتركة)**

**بنوك عمومية**

**بنوك مختلطة**

* **البنك العربي (أردني)**
* **بنك خليج مشترك (جزائري كويتي**
* **بنك الإسكان للتجارة والتمويل (أردني جزائري)**
* **المؤسسة العربية المصرفية (بحريني –جزائري )**
* **بنك السلام (بحريني)**
* **سيتي بونك (أمريكي ) Society generale ( فرنسي**
* **بنك الريان قطري**

**بنك البركة مختلط بين بنوك سعودية وجزائرية تسمية المساهمة 51%، 49%**

CPA

CNEP

BNA

BADR

BDL

**ملاحظة: يمكن الرجوع الى المواقع الالكترونية للتعرف اكثر على التقسيمات الجديدة للنظام المصرفي الجزائري.**